

مقدمة

9.5 في آخر تقديرات للجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، بلغ عدد المصريين العاملين في الخارج مليون مواطن تقريبا ، كما بلغت تحويلاتهم في اخر احصائيات البنك المركزي المصري لعام 2020-2021 **8054.3** مليار دولار.



الهدف

العمل على زيادة تحويلات العاملين بالخارج

مواجهة أزمة العاملين المصريين العائدين من الخارج

المشكلة

أزمة عودة المصريين العاملين بالخارج، بسبب تقليص حجم العمالة المصرية، نتيجة للظروف العالمية أو السياسية و الاقتصادية للبلد المضيف، ترتب عليها

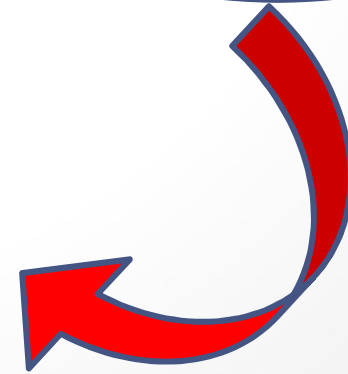
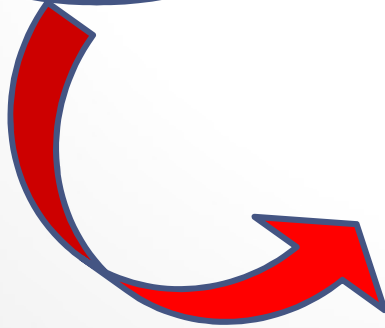


تحويلات المصريين العاملين بالخارج لذويهم في الداخل، وهي أحد أهم مصادر النقد الاجنبي الصافي للدولة، ويتم فقد جزء كبير منها عن طريق

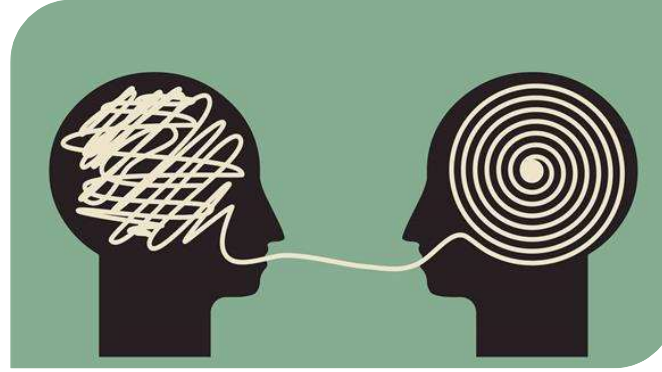
إرهاق الاقتصاد القومي ببطالة مفاجئة. وبالتالي خفض نسبة التحويلات نتيجة لتقليص العمالة بالخارج

التحويلات غير الرسمية؛ للتغلب علي بعض قصور التحويلات الرسمية من وجهة نظر العامل

أين
الرابط



التحليل



العامل المصري بالخارج هو الفاعل المشترك في الشقين (التحويلات - وعودة العاملين بالخارج) لذلك هو نقطة الانطلاق والرابط؛ لكيفية البحث عن آليه لزيادة التحويلات، والتصدي لصدمات المفاجئة للاقتصاد القومي جراء العودات المفاجئة للعاملين المصريين بالخارج.

هناك بعض المشكلات الإدارية العامة التي يواجهها العامل المصري المغترب، بالإضافة إلي مشكلاته الخاصة والتي تتعلق باحتمالية العودة الفردية (التسريح المفاجئ - حالات العجز- تقدم السن) تجعله ينشغل بخطط مستقبلية احتياطية، للتصدي لها عن طريق البحث عن فرص بديلة في بلده (شراء عقارات - اراضي- ودائع بنكية - المشاركة براس المال في مشروعات صغيرة من خلال وسطاء كالأهل او الاصدقاء).

الاستنتاج

الاقتصاد القومي: يطمح إلى زيادة نسبة التحويلات الرسمية ووضع خطط استباقية للعودات المفاجئة للعاملين بالخارج.

العامل المصري: يطمح إلى زيادة جني ثمار الغربة ووضع خطط استباقية في حالة العودة تحت أي ظرف.

الاستثمار بوابة مناسبة لتحقيق ما يطمح إليه الطرفين ،
ولكن وفق قاعدة "المنفعة المتبادلة" لهما



مجهودات الدولة

قانون ٥٠ لسنة ١٩٧٨ للتأمين الاختياري على العاملين المصريين بالخارج.

إطلاق العديد من الأوعية الادخارية والاستثمارية مثل "شهادة بلادي الدولارية" والتي أطلقتها وزارة الهجرة 2007-2008.

فتح ابواب للاستثمارات من خلال العديد من المبادرات مثل مبادرة "نورت بلدك"

خدمة الشباك الواحد لتسهيل الإجراءات على من يرغب في إطلاق مشروعه .

وأحدث الخطوات إصدار وثائق تأمينية لسنة، ٢٠٢١ باشتراك ٣٠٠ جنية عند الإصدار الأول لجواز السفر وتجدد سنويا بقيمة ١٠٠ جنية ، لتأمين ضد الحوادث ونقل الجثمان في حالة الوفاة.

المقترح الذي تم التوصل إليه استكمالاً
لمجهودات الدولة

إشراك العاملين بالخارج في التنمية
المستدامة

برنامج للحماية الاجتماعية
للمصريين العاملين في الخارج

امتيازات تعمل على جذب
المزيد من تحويلات العاملين
بالخارج

دمج العاملين المصريين في
الخارج في الاقتصاد القومي

المقترح الذي تم التوصل اليه استكمالاً لمجهودات الدولة

برنامج حماية اجتماعية طويل المدى لإشراك جميع العاملين بالخارج في إطار قانوني واحد -بشكل إجباري- أسوة بالعاملين بالقطاع العام داخل البلد، واستثمار هذه الاستقطاعات، بما يوفر له أرباح دورية و معاش في حالة إنهاء العمل لأي ظرف، أو لذويه في حالة الوفاة.

استقطاعات دورية ، تستثمر في مشروعات الدولة المستدامة باسم العاملين بالخارج، ومن خلال البورصة باسم اسهم العاملين بالخارج، وتمكين العامل المغترب من تفقد حركة استثماراته وارباحه من خلال برامج الكترونية، بالإضافة لمنح امتيازات قصيرة المدى (تخفيض اسعار رحلات الطيران اثناء الاجازات السنوية – تيسير جمارك المركبات الخاصة اثناء الاجازات- تحمل بعض نفقات نقل الجثمان في حالة الوفاة).



توفير غطاء نقدي من العملة الأجنبية بشكل دوري ودائم، وضخ رؤوس اموال للاستثمار بما يناسب خطط الدولة للتنمية المستدامة وتحت إشرافها المباشر، والاستعداد المبكر و الاستباقي لدمج العاملين بالخارج في الاقتصاد القومي تحسباً لأي عودات جماعية.



نقاط الضعف والقوة

نقاط الضعف

الفهم الخاطئ للمواطن، نتيجة سوء التوعية، سيجعله يخطئ بين برنامج الحماية الاجتماعية، وفرض الضرائب على عقود العمل.

صعوبة حصر عقود العمل وقيمتها الحقيقية.

صعوبة مخاطبة اصحاب العمل في الخارج وإلزامهم بالتحويل الإلكتروني لأجور العاملين المصريين لديهم.

نقاط القوة

توفير غطاء من النقد الأجنبي بصفة دائمة.

ضخ أموال في البورصة المصرية تحت رقابة الدولة.

دفع عجلة التنمية باستثمارات في مشروعات تتناسب مع الخطط التنموية للدولة.

تهيئة الاقتصاد القومي، للتصدي لأي عودات جماعية تحت أي ظروف.